

## التغيير لم يعد خيارا... بل ضرورة ملحة

### د. صالح ياسر

ننطلق من سؤال مهم هو: هل ان طرح الحزب الشيوعي العراقي لمفهوم التغيير هو مجرد موضحة يريد بها أن "يميز" نفسه عن الآخرين أم ان هناك اسبابا وعوامل فعلية جعلت مفهوم "التغيير" يحظى بأولوية نضالية ويعد شرطا ضروريا لتقدم الحزب نحو الأمام وما يمكن ان يحدثه من زخم ينبغي بذل اقصى الجهود، وعلى مختلف المستويات التنظيمية والفكرية والسياسية، لاستثماره بشكل صحيح.

وبداية، ينبغي الاشارة هنا ومنعا لأي التباس، إلى ان شعار التغيير الذي يطرحه الحزب يرتكز على ثلاثة اركان:

**الركن الأول:** "مضمون التغيير الذي يريده الحزب؟ قطعا انه ليس أي "تغيير"؟ بل التغيير المتجاوز لوصفة المتحاصصين الذين يتحدثون عن "التغيير" بهدف ضمان إعادة انتاج النظام القائم عبر إعادة توزيع السلطة والادوار ولكن بطبعته جديدة. يكمن السبب في ذلك ان التجربة التي تلت 2003 وممارسات القوى المهيمنة قادت البلاد إلى ازمة بنيوية عميقة متعددة الصعد، ازمة النظام المحاصصي/الطوائفي/الاثني. فلا طريق إذن امام البلاد سوى خيار التغيير الجذري، أي "التغيير في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ... حتى الخلاص من المحاصصة والفساد وتحقيق المصالحة الوطنية المجتمعية، ولبناء وتوطيد ركائز الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية"، بحسب ما جاء به المؤتمر الوطني العاشر (2016).

**الركن الثاني:** مثل التغيير أعلاه، الجذري، يستلزم ويشترط دولة من طراز جديد: دولة مدنية وديمقراطية في أن، تمثل نغما لدولة المحاصصات الطائفية - الاثنية، دولة الهويات الفرعية. وهذه الدولة هي في جوهرها دولة مواطنة، دولة مواطنين احرار وليس دولة رعايا. ومن جهة اخرى دولة ديمقراطية. والديموقراطية هنا ليست فقط آلية، أو وسيلة، بل هي معيار وأفق، وهي ملازمة لعدة قيم لا يمكن تجاهلها: الحرية والمساواة والعدالة، وفكرة "المواطنة" هي في الواقع تقوم وتترسخ حينما تغتنى بهذه القيم الثلاث.

فالتغيير الجذري المنشود، إذن، لن يتحقق إلا في إطار حاضنة جديدة هي الدولة بشقيها المدني والديمقراطي.

**الركن الثالث: العدالة الاجتماعية.** نتيجة للبنية المتخلفة والاحادية الجانب والريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والتي فاقمتها الازمة البنوية والمتعددة الصعد، يعاني مجتمعنا من تفاوت اقتصادي وتنموي ومن الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة المستدامة، بسبب الرهان على خطابات مقطوعة الجذور عن حركة الواقع، والانخراط في تطبيق استراتيجيات وسياسات تركز الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة. وكل هذا يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات. فلا طريق امام البلاد في لحظة تطورها الملموسة إلا القضاء على الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، وتجاوز الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، والقضاء على الفروقات الصارخة وغير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والمحافظات، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، وحرية متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية. وطبيعي الاشارة ان النظام المحاصصي/الطوائفي/الاثني ودولة الهويات الفرعية غير قادرين على تحقيق هذه المتطلبات

ان التغيير الجذري إذن لن يتحقق إلا عبر التأسيس لنظام عابر للطوائف والهويات الفرعية، وبناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية عصرية تقوم على قاعدة العدالة الاجتماعية. وان أي طريق آخر لن يفضي سوى

إلى إعادة انتاج الازمة واعادة انتاج النظام المحاصصي/الطوائفي/الاثني بل وتأجيل تفكيكه إلى حين بما يحمله ذلك من اثار سلبية اضافية.

واضافة لذلك فانه ومن اجل بلورة رؤيتنا للتغيير المطلوب بشكل أدق فانه لابد من التوقف عند جملة قضايا من بينها:

### 1. طبيعة المرحلة التي تمر فيه البلاد منذ 2003 وسماتها وتناقضاتها المموسة

انطلاقاً من الاطروحة اللينينية التي تؤكد على ضرورة التحديد الملموس للوضع الملموس واختيار الشعار الملموس، فلا بد من التحديد الدقيق لطبيعة وسمات المرحلة التي تجتازها البلاد وتناقضاتها المتنوعة، هذه المرحلة التي أمست تشترط فعل ونضال الحزب، وتبلور مهامه القائمة، وتحدد توجهاته المستقبلية وأهمية وضرورة التغيير. وفي حينه توقف التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني العاشر مفصلاً (وتحت عناوين مختلفة) عند هذه الاشكالية. ومع كل ما قيل بهذا الشأن إلا أن الامر يحتاج أيضاً للعودة إلى التاريخ القريب ودروسه الفعلية، فلا يجوز - لأسباب منهجية تتعلق بالتناقضات وترتيبها ترتيباً صحيحاً - الفصل التعسفي للراهن وأحداثه عن التاريخ، على الأقل التاريخ القريب.

بعد سقوط النظام الدكتاتوري المقبور في 2003/4/9، وقيام سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، بدأ في التشكل واقع اجتماعي/اقتصادي وسياسي جديد، وبالتالي تبلورت تناقضات جديدة واجهت العملية السياسية يمكن ادراجها ضمن ثلاثة أنواع من التناقضات أو الصراعات:

- **النوع الأول** التناقض مع قوى الاحتلال والذي تنوعت أشكال ووسائل حله؛
- **النوع الثاني** يتمثل في الصراع بين مكونات العملية السياسية مجتمعة مع القوى المناهضة لها، من أتباع النظام السابق والإرهابيين والتكفيريين بالدرجة الأساس؛
- **والنوع الثالث** يمثل التناقضات بين القوى المكونة للعملية السياسية والتي تتمحور حول الرؤى والمشاريع المجتمعية المختلفة لمكوناتها والقوى والتيارات المشاركة فيها.

**على مستوى التناقضات وترتيبها،** يمكن القول إنه وبعد 2003/4/9 انهار أحد أطراف التناقض الرئيسي (أي النظام الدكتاتوري)، وبالتالي حل محله تناقض رئيسي جديد بأطراف جديدة في مقدمتها وجود الاحتلال الذي تم عبر خيار الحرب وما ترتب عليه من استحقاقات للقوى التي قامت بـ "التغيير"، فقد تم تحويل العملية السياسية برمتها وفق اتجاهات حددها ميزان القوى الجديد وعنصره المقرر - سلطة الاحتلال "المشرعنة" لاحقاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483.

هكذا، إذن، جاءت سلطة الاحتلال لتدفع بالتناقض الرئيسي إلى التبلور في هذه المرحلة وتكسبه بعداً جديداً، وتصبح جزءاً مقررًا من البناء الفوقي السياسي والحقوقى (قوانين وقرارات الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر) الذي "تقاسمته" هذه السلطة عبر "قسمة ضيزى" مع السلطة العراقية الجديدة ممثلة بـ (مجلس الحكم الانتقالي) الذي كان ينتظر منه، رغم تواضع صلاحياته، أن يكون طرفاً في الصراع مع هذه السلطة لإنجاز المرحلة الانتقالية واستعادة السيادة والاستقلال. وفي ظل توازن القوى الجديد المائل بقوة لصالح الطرف الرئيسي في التناقض الرئيسي، ونعني به هنا سلطة الاحتلال، فقد دشنت هذه السلطة ممارساتها الملموسة على الأرض ضمن مسعى الأفراد بوضع وهندسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية وفق رؤى "جديدة" أشرفت على تنفيذها عبر مستشاريها وأجهزة السلطة المتعددة وتحالفاتها الجديدة، في سياق نهج سياسي "جديد" وممارسات متنوعة على الصعيد الداخلي.

هذه الاصطفافات التي تأثرت، كذلك، بعوامل أخرى ساهمت في تعرض العملية السياسية الناشئة إلى جملة من العراقيل والبطء والاستعصاءات والمنعرجات الخطرة. ورافق هذه العملية، على الجانب الآخر، تراكم مظاهر الفساد بأشكاله المتعددة والفضوى وغياب سيادة القانون وسوء الخدمات وانعدام الأمن والعديد من المظاهر السلبية الأخرى.

- هكذا، إذن، أدت هذه العملية البالغة التعقيد إلى تبلور تناقضات جديدة ناجمة عن الانزياحات والحراك الطبقي/الاجتماعي الجديد الذي غذته، إضافة إلى العوامل السابقة، ثلاثة عوامل أخرى مهمة:
- أزمة بنيوية عميقة ومتعددة الصعد، تتفاقم وتتنازل باستمرار وتنتج عنها تناقضات عديدة؛
  - وضع أمني متوتر واحتقان طائفي متصاعد ونشاط ميليشياوي واسع يتجذر باستمرار نتيجة تفاعل عوامل واسباب كثيرة محلية وإقليمية ودولية نتيجة كثرة اللاعبين في المشهد العراقي؛
  - وعدم تبلور البديل القادر على تجاوز هذا الوضع، رغم محاولات كثيرة.

على صعيد الاقتصاد، أصبح التناقض المحرك، بين ضرورة نمو القوى المنتجة لكافة الأشكال الاقتصادية، وبين علاقات الإنتاج المفككة الناجمة عن تفجر تناقضات المرحلة السابقة وتنامي دور الهويات الفرعية ممثلة بالعلاقات الطائفية والاثنية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية العراقية وما يرتبط بها من العلاقات الاجتماعية/الطبقية العادية.

لقد تغيرت "عقدة المسألة"، ولكن المسألة ظلت كما هي (ما الذي سينتصر، أهو شكل الاقتصاد الحكومي/الدولي أم شكل الاقتصاد الرأسمالي؟). ليس هناك، إذن، سوى تغيير في وضع الوجه الرئيسي لهذا التناقض.

إن هذه الاشكالية (التناقضات وترتيبها) ليست فنية بل هي اشكالية فكرية – سياسة هامة للغاية. وهكذا، أصبح مفهوما كيف أن التعديلات الواردة في ترتيب التناقضات تعتبر بمثابة تغييرات حاسمة تفتتح استراتيجية جديدة ومرحلة جديدة في تطور التكوين الاجتماعي العراقي الراهن وآليات اشتغاله وقواه الفعلية المحركة. فالمعركة بشأنها ليست معركة بين "الطوائف" كما يبدو ظاهريا، بغض النظر عن عناوينها المختلفة، والتي لو جمعناها لتبين لنا أنها ليست سوى تجليات لمعركة البدائل المختلفة حول شكل ومضمون الدولة الجديدة وإعادة بناء الاقتصاد وكيفية التصرف بالريع النفطية.

إن الامر يستحق التغيير الجذري وليس تأبيد الواقع وإعادة انتاجه في "أحسن الظروف"!! ان رهان النظام المحاصصي – الطوائفي – الاثني على عامل الوقت وتأجيل الاقدام على القيام بإصلاحات جذرية تحتاجها البلاد حقا ما هو إلا مناورة خائبة وخاطئة، علما ان النظام المذكور غير قادر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بسبب مقاربتة لفكرة الاصلاح ذاتها التي يعتمد عليها لتأبيد الراهن في حين أن المطلوب تغييره عبر تفكيك النظام المحاصصي ذاته.

## 2. عجز النظام المحاصصي الطوائفي الإثني والحاجة إلى إعادة بناء العلاقة بين الوطني

### والديمقراطي

يتعين الانتباه إلى أن المهمات والأهداف المحددة في البرنامج وفهما فهما عميقا ودقيقا إنما يرتبط برؤية الحزب وخياره الوطني الديمقراطي بمضمونه المدني المعاصر هو اليوم الحل الأمثل القادر على إخراج بلادنا من أزمتها الراهنة، البنيوية المتعددة الصعد، وتجنبيها المزيد من المخاطر والمشاريع الاستبدادية، بعد ان عجز النظام المحاصصي الطوائفي الاثني عن حل الازمة هذه. بل ان وجوده ساهم في تعمقها والانفجار المتواصل لتناقضاتها وتطاير شطاياها لتطحن الكادحين والفقراء وتعمق الاستقطاب المجتمعي.

فهذا الخيار الوطني/المدني/الديمقراطي يسعى، كما معروف، إلى الدمج بين مهام وطنية عامة ومهام ذات طابع مدني ديمقراطي ومن دون إهمال العلاقة العضوية والضرورية التي تربط بين نوعي المهام، بل انه يعمل على إنجازها في إطار تركيب جديد. ولا شك أن هذا التركيب تحدده:

- طبيعة المشروع ذاته؛
- المرحلة التي بلغتها الأزمة البنيوية التي تعيشها بلادنا؛

- **طبيعة الصراعات السائدة اليوم وعمليات الاصطفاف، والانزياحات الجارية داخل القوى المنخرطة في العملية السياسية بفعل طائفة من العوامل الداخلية والضغوطات الإقليمية والدولية.**

وكل هذا يرتبط بالتحديد الدقيق للمهمة المركزية لهذه المرحلة بما يساعد في تحديد دقيق للقوى السياسية والاجتماعية.

واستنادا إلى قراءة سليمة لطبيعة التناقضات وضرورة ترتيبها ترتيبا صحيحا، بما فيها **التحديد الدقيق** لأطراف التناقض الرئيسي الناظم لهذه المرحلة، فإنه ليس هناك من انفصال بين المهمات الوطنية، وعملية البناء الديمقراطي الداخلي من جهة أخرى، بل على العكس ينبغي النظر إلى طرفي هذه المهمة نظرة جدلية، في وحدتهما وتأثيرهما المتبادل.

فالنضال من أجل التغيير الجذري وليس الشكلي يتطلب **إنجاز المهمات الوطنية** من ناحية، و**النضال من أجل إنجاز المهمات ذات الطابع الديمقراطي** الهادفة إلى بناء عراق جديد ديمقراطي اتحادي من ناحية ثانية فهما يشكلان، معاً، **وحدة جدلية** في إطار عضوي متداخل، ومن هنا تصبح عملية التوازن بين هذين البعدين في الصراع ذات أهمية قصوى.

وبالمقابل، فإنه في مواجهة استحقاقات هذه المرحلة وتفاقم التناقضات الداخلية وتعدد العملية السياسية واستعصاءاتها المتكررة، يصبح من الضروري **تكثيف الفعل السياسي الديمقراطي** – الميداني وال جماهيري والاحتجاجي- وكافة وسائل النضال السياسي التي يتعين أن تشمل وتغطي كافة العناوين المجتمعية والقضايا المطالبة.

### 3. **طبيعة واتجاهات التحولات الطبقية – الاجتماعية الفعلية تجعل من التغيير ضرورة**

#### **وليس خيارا**

من المعروف أن **بنية المجتمع العراقي ومكوناته الطبقية تعرضت إلى تبدلات متواصلة** فرضتها حالة عدم الاستقرار والصراعات الطائفية –الاثنية... الخ، وأطلقت حراكاً اجتماعياً أفضى إلى طمس المعالم والحدود الفاصلة بين الطبقات و الفئات والشرائح الطبقية وأعاق عملية تبلورها بالوجهة السليمة. فقد أزيحت بعض القوى والمجموعات الاجتماعية التي كانت تحظى بدعم النظام الدكتاتوري المقبور ورعايته. وبالمقابل ظهرت فئات وشرائح اجتماعية جديدة تتداخل أنشطتها التجارية مع عمليات السطو والنهب التي ترافقت وانتهيار النظام والدولة العراقية. واتخذ هذا "التحول" - بين ما اتخذ - طابعا طفيليا. وتحصل الشرائح المشار إليها على مداخيل وتجنبي أرباحاً من تلك الأنشطة القائمة على الوساطة فضلاً عن الأنشطة اللاشرعية كالتهريب وفرض الاتاوات والاستحواذ على ثروات الآخرين، إضافة إلى الفساد العميم الذي صار "مؤسسة يشار إليها بالبنان"!!!.

وإذا ما بحثنا في مسار الاستقطابات الطبقية - الاجتماعية الملموسة في بلادنا فإنه يمكن القول ان حصيلة السنوات الـ 18 الأخيرة بيّنت **تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي**، إضافة إلى تعاضم مستويات الفقر والتهميش. وتعود أسباب ذلك إلى النظام المحاصصي الطوائفي- الاثني وما أسسه من علاقات اجتماعية وفي مقدمتها علاقات الملكية وبنية السلطة التي افرزت هذه الاوضاع، حيث تم تحويل الثروة من الفقراء إلى حيتان السلطة وحاشيتها وتمركزها ما عزز مواقع شرائح محددة. ولا بد من التأكيد هنا على أن ما جرى ويجري من استقطاب ليس قدرا محتوما بل هو **نتاج النظام المهيمن وبنية السلطة ومنظومة علاقات الانتاج المهيمنة** وهيكل الملكية السائد، وأيضاً بنية الاقتصاد العراقي وطبيعته الريعية والمتخلفة والأحادية الجانب نتيجة انخراطه المبكر في قسمة العمل الدولية الرأسمالية واحتلاله لموقع المتخلف والتابع.

ان النزعة السياسية المتنامية لـ "الرأسمالية الجديدة" تم احتواؤها في مشروع "رسملة" الدولة والمجتمع بشكل تدريجي وبما لا يتعارض مع المصالح الكبرى للبيروقراطية العليا، وهو المشروع "الإصلاحي"، هذا المشروع يتضمن "تسوية تاريخية" بين البيروقراطية العليا والطفيلية والكومبرادور على اقتسام السلطة والثروة والنفوذ.

#### 4. لا تغيير حقيقيا بدون تفكيك تحالف البرجوازية الطفيلية - البيروقراطية - الكومبرادورية

ان اطلاق العنان لاقتصاد السوق المنفلت، واعتماد سياسة الانفتاح التجاري والمالي وبدون حدود وضوابط، في ظل شيوع الفساد المالي والإداري والسياسي، على نطاق واسع، وإبقاء ميزانية الدولة معتمدة اساسا على موارد النفط (وبالتالي تأكيد الطابع الريعي للاقتصاد العراقي)، وتردي القدرة الانتاجية الوطنية إلى أدنى المستويات، وانتشار الفوضى في ادارة اقتصاد البلد، وفي جميع مرافق الحياة العامة، ان هذا كله لا يمكن ان ينتج إلا اقتصادا رأسماليا تابعا ومشوها، ووحيد الجانب، ولا يمكن ان يفرز إلا استقطابا اجتماعيا وطبقيا عميقا، يهemin فيه تحالف البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية مع الكومبرادور، تحالف ذوي الثراء الفاحش وغير المشروع، من أجل السيطرة على مصائر البلد. حيث تتراكم بأيدي القلة ثروات هائلة، مقابل الاغلبية الساحقة من ابناء الشعب، وبالخصوص الكادحون منهم، وبالذات الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء وقطاعات عريضة من الفئات الوسطى، الذين يعانون الفقر والعوز والحرمان، والاستغلال الظالم في ظل غياب القوانين المنظمة للعملية الانتاجية، والضامنة للعدالة الاجتماعية.

تكمّن خطورة هذا الاستقطاب في وظيفته الايديولوجية التمويهية من جهة، كما انه يحقق نوعاً من وظيفة "تقاسم السلطة" وإدارة المواقف المختلفة فيها من جهة أخرى. نحن هنا اذن امام ما يطلق عليه البعض "آليات الاستيعاب/الإقصاء"، معطياً الأولوية لآليات الاستيعاب (دون اهمال الإقصاء طبعا) وتوسيع قنواتها لضمان ديمومة سيطرة التحالف الطوائفي/الاثني الحاكم من دون اية عوائق، ولو إلى حين!

#### 5. طبيعة الاقتصاد العراقي- الريعي والاحادي الجانب تستحث التغيير الجذري

إن كل ما قيل أعلاه ليس ببعيد عن طابع الاقتصاد العراقي، باعتباره اقتصادا ريعيا- خدماتيا احادي الجانب، وما ينتج من آثار

ان النزعة السياسية المتنامية لـ "الرأسمالية الجديدة" في العراق يتم احتوائها في مشروع "رسملة" الدولة والمجتمع عبر المشاريع "الإصلاحية" بشكل تدريجي وبما لا يتعارض مع المصالح الكبرى للبيروقراطية العليا. هذا المشروع يتضمن "تسوية تاريخية" بين البيروقراطية العليا والطفيلية وبعض الشرائح الكبرى من الكومبرادور على اقتسام النفوذ والثروة، وآثاره الفعلية "الباهرة" معروفة ولا تحتاج إلى تفصيل.

منعا لأي التباس ينبغي القول إن بلادنا تحتاج اليوم، كما على الدوام، إلى اصلاحات، غير أن المشكلة لا تكمن في الاصلاحات بحد ذاتها بل في مضمونها الذي ينبغي أن ينطلق من الاحتياجات الفعلية لبلادنا في لحظة تطورها الملموسة. لذا ثمة ضرورة لتطوير أساليب جديدة من التفكير بشأن الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن ان تساعد على قيام تحوّل حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون وذلك كبديل عن التفكير النيوليبرالي المجرد وبالتالي البعيد عن الواقع الميداني واحتياجاته الفعلية وتناقضاته الملموسة واستقطاباته المعروفة.

## لن تتحقق الديمقراطية طالما ظل الاقتصاد ريعيا

وانطلاقا من الملاحظات السابقة يمكن تفسير ضعف المكون الديمقراطي؛ وعدم التمكن من بناء الديمقراطية، وحالات الاستعصاء السياسي التي يمر بها العراق منذ 2003/4/9، وقبلها أيضا وإن اختلفت الظروف، إنه ناجم عن طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد باعتباره اقتصادا يقوم على الربوع النفطية بدل الإنتاج مما يحول البنية السياسية فيها إلى الطبيعة لتوزيعية التي لا تفرض مشاركة حقيقيه وبالتالي يمكن الاستغناء عن النشاط السياسي المنظم واستبداله بصيغة من "التحالفات" التقليديه التي توفر نوعا من الاستقرار النسبي الشكلي بفعل أنصبه التوزيع الريعية التي تحقق "التوافقات والتسويات الفوقية" بين القوى المتنفذة رغم تناقضاتها المعروفة. فالإمكانات الكبيرة التي تتوفر عليها البلدان الريعية والتي توظفها بسرعة لامتناهات حدة الصراع الاجتماعي، ونجاحها في حالات عديدة (كما تم بعد انتفاضات 2011 في العديد من البلدان العربية وما قامت به بعض الدول النفطية من إنفاق)، تعيد الاعتبار لأطروحة الربيع كأداة للحفاظ على "الاستقرار" وعلى إعادة إنتاج النظام القائم من دون أية عوائق أو "توترات".

لذا لن تتحقق الديمقراطية ولا التغيير المنشود ولا الاصلاحات المطلوبة في العراق، نقض "اصلاحات" النظام المحاصصي، طالما ظل الاقتصاد ريعيا - مشوها وأحادي الجانب، وستبقى البلاد تواجه حالات استعصاء دائمة طالما بقيت اسس الدولة الريعية - الاستبدادية قائمة وبلّوح البعض بعودة شقها الثاني - الاستبدادي- تحت ذريعة حماية "العملية السياسية" من "الغوغاء" و "الطامحين للسلطة"، وذلك بهدف إرهاب بعض قطاعات المجتمع وفي مقدمتها الحركة الاحتجاجية، الراغبة والمصممة على اجراء تغيير حقيقي وليس شكلي بحسب وصفة المتحاصصين. فقد أعطت التطورات السياسية التي عرفتها البلاد منذ 2003/4/9، وعبر كل التجارب الانتخابية، ديمقراطية ناقصة، مشوهة، مبتورة، لأن طبيعة وبنية السلطة في العراق و "التوازنات" التي تحكمها تجعل منها غير قابلة للتداول بالمعنى الديمقراطي الصحيح.

ومن المؤكد ان التغيير المطلوب لن يتحقق إلا ببناء بديل يكسر محاولات احتكار السلطة المستندة إلى الهويات الفرعية وإعادة انتاجها، و يؤسس لوعي اجتماعي جديد، عابر للهويات الفرعية وما يمثّلها من أي لون وشكل. ان تحقيق هذا البديل يحتاج إلى أفق أوسع وإلى قوى جديدة وتحالفات تكون قادرة على احداث تغيير حقيقي في تناسبات القوى الفعلي وليس اعادة إنتاج النظام الراهن، المحاصصي - الطوائفي/الاثني الذي أصبح عائقا امام بناء الدولة المدنية الديمقراطية العصرية، دولة المواطنة.

## الانتفاضة... رافعة التغيير المطلوب

في ظل كل هذه الاوضاع، جاءت انتفاضة تشرين الباسلة (وما سبقها من حراك اجتماعي كذلك) لتشكل نقطة انعطاف و حدثا تاريخيا فارقا بحيث أجمعت الآراء والتحليلات على أن ما بعد تشرين ليس مثل ما قبله.

فالانتفاضة وضعت التغيير على جدول الأعمال ليس كخيار فقط بل كضرورة ملحة لأكثر من سبب. كما بينت الانتفاضة قوة تأثير إرادة الشعب الغاضب والمنتفض إذ اسقطت حكومة وفرضت مطالبها على برنامج الحكومة الجديدة وتوجهاته كما أن أدخلت الحراك الشعبي كفاعل اساسي في المشهد السياسي والاجتماعي لا يمكن اهماله من السلطات. ولولا نقاط ضعف الانتفاضة لأمكن تحقيق المزيد على طريق التغيير.

فبعد الانتفاضة وتعمق الهوة بين منظومة المحاصصة الحاكمة والدولة وعموم الشعب، لم تكن الأولوية تكمن في وضع مهام واقتراح سياسات على السلطات القائمة لتبنيها من خلال الاقناع أو ممارسة الضغط كما في المرات السابقة، وإنما المطلوب هو أن يتمحور البرنامج ومفرداته على موضوعة التغيير.